مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9712

الأربعاء، 28 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جورج	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد بواناهاغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/567)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/567)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/634 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/567، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في المنطقة، ولا سيما على طول الخط الأزرق. التوترات مستمرة. هناك خطر حقيقي لاندلاع حرب مفتوحة. لقد وحدنا جهودنا مع شركائنا الإقليميين والدوليين للحيلولة دون اندلاع مواجهة إقليمية، ونواصل دعوة إيران والجماعات التي تدعمها إلى الامتناع عن شن هجمات، وهو ما من شأنه زيادة تفاقم التوترات الحالية.

وفي ظل هذه الظروف، تقع على عاتق المجلس مسؤولية العمل على ضمان قيام الجهات الفاعلة في الميدان بإنهاء الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق. ولتحقيق هذه الغاية، يوجد تحت تصرف المجلس أداتان قيمتان، وهما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) والإطار الذي حدده القرار 1701 (2006). وبناءً على ذلك، اقترحت فرنسا على المجلس تجديد ولاية اليونيفيل لمدة 12 شهراً، كما كان الحال في السنوات السابقة. ولقد اقترحنا أن يتم تجديد ولايتها بدون تغيير، في وقت يتعرض فيه ذوو الخوذ الزرق لإطلاق النيران ويقومون بعمل رائع في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد دعونا من خلال مشروع القرار هذا (S/2024/634) إلى التنفيذ الكامل للإطار الذي قبل به الجميع – القرار 1701 (2006) – بما في ذلك، بالتالي، استعادة الوقف الكامل للأعمال القتالية. وقد طلبنا من جميع الجهات الفاعلة اتخاذ تدابير فورية للعمل على وقف التصعيد.

وبروح شمولية وجماعية، سعينا طوال عملية تجديد الولاية إلى الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من هم خارج المجلس – المساهمون بقوات على وجه الخصوص. وبقينا على اتصال وثيق مع الجميع طوال الوقت. وتعمل فرنسا في الميدان لتحديد الشروط اللازمة للتوصل إلى اتفاق لاستعادة وقف الأعمال العدائية بما يتماشى مع القرار 1701 (2006). وعلى هذا الأساس، قدمت فرنسا مقترحات محددة إلى إسرائيل ولبنان.

وكما جاء في مشروع القرار المقدم للتصويت اليوم، من الضروري أيضاً، في إطار الولاية الحالية، أن تكفل الأمانة العامة بقاء اليونيفيل على أهبة الاستعداد لتكييف أنشطتها دعماً لأي جهود لوقف التصعيد. وغني عن القول إننا على أهبة الاستعداد للعمل في المستقبل لضمان أن يتخذ المجلس الإجراءات المطلوبة، في حال تم التوصل إلى اتفاق على طول الخط الأزرق، بما في ذلك ما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2749 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): في عام 2006، في أعقاب القتال العنيف بين إسرائيل وحزب الله، اتخذ المجلس القرار 1701 (2006). وفي حين شن حزب الله هجمات متفرقة ضد إسرائيل في السنوات التي تلت ذلك، إلا أن الهدوء كان سائدا إلى حد كبير على طول الخط الأزرق طوال 18 عاماً.

غير أن هذا الاستقرار انهار صباح يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر، عندما بدأ حزب الله بشن وابل من الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتسلل إرهابيون مسلحون بعد ذلك إلى إسرائيل عبر الخط الأزرق في أعقاب الهجوم الإرهابي الوحشي وغير المسبوق الذي شنته حماس على إسرائيل. اتخذ حزب الله القرار التصعيدي بقصف التجمعات السكانية في شمال إسرائيل. وعلى مدار الـ 11 شهراً الماضية، كان ذلك يحدث بشكل يومي تقريبًا. ومن الخطأ أن المجلس لم يُدن حتى الآن حزب الله على تلك الأعمال المتكررة المزعزعة للاستقرار ونأسف لأن أقلية صغيرة من الأعضاء منعت المجلس من القيام بذلك في سياق هذا التجديد للولاية.

إن هجمات حزب الله العنيفة تعرض المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين للخطر. وهي تهدد استقرار لبنان وسيادته. ولا ينبغي أن يكون لبنان ملاذاً للمنظمات الإرهابية أو منطلقاً للهجمات ضد إسرائيل. ولا جدال في أن إيران تزود حزب الله بمعظم الصواريخ والقذائف والطائرات المسيرة التي تُطلَق على إسرائيل، وذلك في انتهاك واضح لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 1701 (2006). ولنكن واضحين: لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حزب الله. فلا يمكن لأي عضو في المجلس، يواجه منظمة إرهابية وحشية على حدوده، أن يتغاضى عن الهجمات اليومية ونزوح عشرات الآلاف من أبناء شعبه. وتدعم الولايات المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وسنواصل العمل من أجل استقرار المنطقة. فالطريق إلى الاستقرار لا ينتهي باستعادة الهدوء على طول الخط الأزرق فحسب. بل ينتهي بتفاهم شامل يتعلق بالخط الأزرق ويشمل آليات تنفيذ حقيقية. وهذا وحده هو ما سيسمح للسكان النازحين على جانبي الخط الأزرق بالعودة إلى منازلهم بأمن وأمان. ولتحقيق ذلك، من الواضح أننا سنحتاج في مرحلة ما إلى تعزيز القوة المؤقتة للمساعدة في التنفيذ.

ويدعم تمديد ولاية القوة المؤقتة، وهو ما ينص عليه القرار 2749 (2024)، في القريب العاجل هدفنا المتمثل في خفض التصعيد الإقليمي، وهو الأمر الذي أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فنحن لا نريد أن نرى النزاعات تشتد وتنتشر، والأهم من ذلك أن شعوب المنطقة لا تريد ذلك أيضًا. وعلى وجه التحديد، تؤدي القوة المؤقتة دوراً هاماً في مراقبة النشاط على طول الخط الأزرق وفي تعزيز الاستقرار. وهي تدعم المجتمعات المحلية من خلال تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير ما تمس الحاجة إليه من موارد وتدريب. كما أن قدرات القوة المؤقتة في مجال الاتصال جزء لا يتجزأ من جهود التخفيف من مخاطر سوء التقدير ومنع المزيد من التصعيد.

ويجب أن نتصدى مستقبلا لأساليب حزب الله والجهات الفاعلة الخبيثة الأخرى في لبنان في منع التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، الأمر الذي يقيد قدرة القوة المؤقتة على العمل بحرية ويهدد سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويجب أن نضغط من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، بما في ذلك إنشاء منطقة جنوب نهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة، باستثناء ما يعود إلى الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة. ومن الضروري أن تكون القوة المؤقتة قادرة على رصد أي أعمال تتعارض مع القرار 1701 (2006) والإبلاغ عنها بحرية، وهو ما يتطلب حرية التنقل الكاملة وإمكانية الوصول إلى المواقع التي تثير القلق، وهو ما يتعمد حزب الله عرقلته. فمن دون إمكانية الوصول هذه وما يرتبط بها من إبلاغ، لا يمكن أن يكوّن المجلس فهما كاملا ودقيقا للحالة على طول الخط

الأزرق والتهديدات التي يشكلها حزب الله للأمن والاستقرار الإقليميين. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس دعم القوة المؤقتة من خلال اتخاذ تدابير للتصدي لتلك المحاولات الرامية إلى تقييد قدرتها على تنفيذ مهمتها بشكل كامل.

إن تمديد ولاية القوة المؤقتة اليوم يضمن استمرار ركيزة هامة من ركائز الاستقرار في لبنان وقدرتها على أداء مهامها الهامة. وينبغي أن يساعد ذلك في دعم العمل الدبلوماسي الشاق الذي ينتظرنا: الدبلوماسية التي ستواصل الولايات المتحدة قيادتها على أرض الواقع بالتنسيق مع أعضاء المجلس الآخرين والشركاء في المنطقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر فرنسا على جهودها في توجيهنا نحو توافق الآراء اليوم.

نظرا لأن الحالة على الخط الأزرق هي الأكثر خطورة منذ سنوات، لا يمكننا أن نبالغ في تأكيد أهمية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتهدئة الحالة على الحدود. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين اليوم. ونثني على قوات الأمم المتحدة وموظفي البعثة الذين يعملون في ظل هذه الظروف الصعبة ويخاطرون بحياتهم من أجل الوفاء بالولاية. وقد أدى تبادل إطلاق النار شبه اليومي عبر الخط الأزرق إلى مقتل وإصابة مدنيين. كما أُصيب حفظة سلام تابعون للأمم المتحدة. وهذا أمر مقلق للغاية، ونرحب بمطالبة الولاية لجميع الأطراف بحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، تحدث وزير خارجية بلدي مع رئيس وزراء لبنان، السيد نجيب عزمي ميقاتي، ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، السيد ديرمر، لطمأنتهما إلى دعمنا للأمن على جانبي الخط الأزرق. ولكن بينما تدعم المملكة المتحدة أمن لبنان واستقراره من خلال حكومته وقواته المسلحة، تعمل إيران على زرع بذور المزيد من النزاع والفوضى من خلال تزويد حزب الله بأسلحة متطورة. ونحث إيران على التخلي عن وكيلها وندعو حزب الله إلى وقف التصعيد فورا. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام الذي نحتاج إليه بشدة. وكما قال وزير خارجية بلدي في وقت سابق من هذا الشهر، إن توسيع نطاق هذا النزاع ليس في مصلحة أحد – فقد تكون العواقب كارثية. ولا يتطلب الأمر سوى إساءة التقدير ولو لمرة واحدة. ولذلك، يجب على جميع الأطراف المشاركة فوراً في الجهود الدبلوماسية القائمة على المبادئ المنصوص عليها في القرار 1701 (2006).

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت مالطة مؤيدة لهذا القرار (القرار 2749 (2024)) لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). ونرحب باتخاذ هذا القرار ونشكر واضعة المسودة الأولى، فرنسا، على كل جهودها واتصالاتها خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وفي إطار هذه المفاوضات، عملت مالطة بصورة بناءة للتوصل إلى نص يسمح بتجديد ولاية القوة بسرعة. ولطالما وقف مجلس الأمن متحداً مع البعثة وداعماً لها. ويجسد تصويت اليوم اهتمام المجلس بمواصلة القيام بذلك، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء تكثيف تبادل إطلاق النيران عبر الخط الأزرق وخارجه. كما تؤكد التطورات التي حدثت في نهاية الأسبوع الماضي هشاشة الحالة واحتمال اندلاع أعمال عدائية واسعة النطاق بسرعة. ولا يزال التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) والعودة الفورية إلى وقف الأعمال العدائية أمراً ضروريًا. ويستمر النزاع في غزة في إشعال المنطقة. ويجب أن يظل ضبط النفس والتهدئة من أولوياتنا. ونحن ندعم تماما جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق ذلك، بما في ذلك من خلال ضمان وقف دائم وفوري لإطلاق النار في النزاع الدائر في غزة.

ختاماً، فإننا نثني على عمل القوة المؤقتة المتمثل في الحفاظ على الهدوء وصون الأمن والاستقرار في المنطقة. ولدينا مصلحة مشتركة في أن نشهد نجاح القوة المؤقتة، التي تساهم مالطة أيضاً بقوات فيها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نبدأ بتوجيه الشكر لواضعة المسودة الأولى، فرنسا، على جهودها

وتوجيهها القدير للمفاوضات للتوصل إلى نص متوازن. ونرحب باتخاذ القرار 2749 (2024) بتوافق الآراء.

لا تزال سلوفينيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق. وفي هذا الأسبوع تحديدا، ذُكِّرنا بالخطر الحقيقي جدا لحدوث تصعيد هائل. ونشعر بالجزع الشديد إزاء كثافة تبادل إطلاق النار واحتمال حدوث سوء تقدير من شأنه أن يجر المنطقة بأسرها إلى حرب شاملة. والخطاب المتعلق بهذه الأزمة مثير للقلق. ولذلك، تؤكد سلوفينيا دعوتها إلى إعادة إرساء وقف الأعمال العدائية وتنفيذ القرار 1701 (2006) برمته. ونشعر بالفزع إزاء الخسائر في أرواح المدنيين والتأثير الكبير على البنية التحتية المدنية وعلى المدنيين الذين نزح العديد منهم. ونشدد على ضرورة احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات من قبل جميع الأطراف.

وتعرب سلوفينيا عن دعمها الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). فجهودها بالغة الأهمية ويمثل وجودها عامل استقرار حيويا. ونشكر جميع البلدان المساهمة بقوات على مساهمتها في استقرار المنطقة. ونضم صوتنا إلى من يدعون جميع الأطراف إلى ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم وحريتهم. ويجب احترام حرمة مباني الأمم المتحدة في جميع الأوقات. ونرحب بعمل القوة المؤقتة، بما في ذلك من خلال عملياتها واتصالاتها المستمرة مع جميع الجهات الفاعلة. ويجب على الأطراف استخدام آلية القوة المؤقتة للاتصال والتنسيق والمساعي الحميدة للجهات الفاعلة الدولية والمشاركة بصورة كاملة في وقف التصعيد. من الضروري أن تظل الجهود الدبلوماسية هي السبيل الأساسي لمعالجة تلك الأزمة ومعالجة الأزمة في غزة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر فرنسا على عملها الممتاز في الصياغة خلال عملية التفاوض المعقدة هذه. كما أشكر جميع الوفود على رغبتها في إيجاد حلول. وترحب سويسرا بالتمديد بالإجماع لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة سنة إضافية. إن اتخاذ هذا القرار بالإجماع يبعث برسالة مهمة للمنطقة، وعلى وجه الخصوص، للأطراف المعنية. ويدل على أن المجلس يدرك مسؤوليته عن المساهمة في التوصل إلى حل طويل الأجل للنزاع، وفقًا للقرار 1701 (2006).

تؤكد سويسرا من جديد دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك بصفتها بلداً مساهماً بقوات من خلال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. في كل يوم، يقوم أفراد القوة بعمل مهم في ظل ظروف صعبة. ونحن نشكرهم ونشير في هذا الصدد إلى أن جميع الأطراف ملزمة بضمان سلامة أفراد اليونيفيل. لقد أصيب العديد منهم، وهذا أمر غير مقبول.

وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء تصاعد أعمال العنف على جانبي الخط الأزرق، مما أودى بالفعل بحياة العديد من الضحايا المدنيين وأدى لنزوح عشرات الآلاف. إننا ندعو بقوة إلى العودة إلى الوقف الكامل للأعمال العدائية على جانبي الخط الأزرق وإلى أن يلتزم الطرفان من جديد على الفور بتنفيذ جميع أحكام القرار 1701 (2006). وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن للدبلوماسية وحدها أن تفضي إلى حل دائم. وتدعم سويسرا جميع الجهود الجارية في هذا الصدد.

السيد قواوي (الجزائر): بداية أود أن أشكر القائم بالصياغة على النص المقدم والذي تم اعتماده اليوم بخصوص تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. تعرب الجزائر عن ارتياحها لاتخاذ القرار بالإجماع مما يوضح أهمية قوات اليونيفيل ووحدة المجلس في الدعوة ودعم وقف الأعمال العدائية وتنفيذ القرار 1701 (2006) بكل جزئياته، حيث صوت بلدي لصالح النص المعتمد اليوم لدور هذه القوات في ضمان الأمن والسلم ليس في لبنان فقط وإنما في الشرق الأوسط برمته، في وقت تمر المنطقة بظرف حساس وخطير نتيجة العدوان الغاشم للمحتل الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل لا سيما في قطاع غزة مما ينذر بإلقاء المنطقة في أتون نزاع إقليمي تتجاوز تبعاته الشرق الأوسط.

ويجدد بلدي الدعوة لوقف إطلاق النار بغزة. ويشدد على الترابط بين أزمات المنطقة وأن تفادي انزلاقها نحو نزاع إقليمي يمر حتما بوقف آلة القتل الهمجي الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. كما أن التوترات على طول الخط الأزرق والاعتداءات الممنهجة للمحتل الإسرائيلي على السيادة اللبنانية تؤكد مرة أخرى على ضرورة ضمان التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة.

أخيرا، يؤمن بلدي أن السبب الرئيسي لعدم استقرار الشرق الأوسط هو احتلال الأراضي العربية وأن زوال هذا الاحتلال شرط للسلم والأمن في المنطقة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها لفرنسا على جهودها بوصفها واضعة المسودة الأولى في صياغة قرار متوازن (القرار 2749 (2024)). وقد صوتت جمهورية كوريا، باعتبارها بلداً مساهماً بقوات منذ فترة طويلة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لصالح قرار تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً إضافياً. وهذا التمديد أمر بالغ الأهمية، خاصة في هذه المرحلة المتقلبة. في الواقع، فإن التمديد يوفر القدرة على التنبؤ والاستمرارية اللازمتين للقوة المؤقتة للوفاء بمهمتها الحيوية المتمثلة في رصد وقف الأعمال العدائية والمساعدة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

كما أن التصعيد الحالي يجعل اتخاذ هذا القرار في أوانه أكثر من أي وقت مضى. وقد تجسد ذلك مرة أخرى يوم الأحد الماضي، عندما وقعت عمليات إطلاق صواريخ متعددة وغارات جوية على جانبي الخط الأزرق. ولذلك فإننا نتوقع أن تواصل القوة المؤقتة جهودها لتهدئة التوترات من خلال التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا القوي بضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام في جميع الأوقات، كما تم التأكيد في قرار اليوم.

وتغتنم جمهورية كوريا هذه الفرصة لتدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) والوقف الفوري للأعمال العدائية. إن الصراع المتصاعد يعرض الاستقرار الهش في المنطقة للخطر، وأي سوء تقدير قد تكون له عواقب وخيمة. ويجب على جميع الأطراف المعنية المشاركة بفعالية في الجهود الدبلوماسية لاستعادة الاستقرار وإعادة الوضع بعيدا عن حافة الهاوية.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب غيانا باتخاذ هذا القرار (القرار 2749 (2024))، الذي يضمن أن تتمكن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من مواصلة عملها البالغ الأهمية حتى آب/أغسطس 2025. ونود أن نشكر فرنسا على ما بذلت من جهود بناءة خلال المفاوضات لمراعاة آراء الدولة المضيفة، لبنان، وآراء جميع أعضاء المجلس.

إن تصويتنا لصالح هذا القرار هو اعتراف بالدور الذي لا غنى عنه للقوة المؤقتة في توفير قدر من الأمن والاستقرار لشعب لبنان. ونعلم أيضاً أن القوة المؤقتة شريك حاسم في الجهود المبذولة لتهدئة التوترات على طول الخط الأزرق، خاصة في هذا الوقت الذي ازدادت فيه هذه التوترات بشكل كبير – لأسباب ليس أقلها الحرب في غزة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا البالغ للرجال والنساء الذين يعملون في القوة المؤقتة. يجب الإشادة بخدمتهم في ظل خطر مستمر بالإصابة أو حتى الموت. يجب أن يظل المجلس متحداً في دعم جهودهم لتنفيذ ولايتهم. كما نشجع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على مواصلة العمل بشكل وثيق مع القوة المؤقتة.

وتلتزم غيانا بأن تبقى شريكاً بنّاءً في الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق الاستقرار الدائم في لبنان والمنطقة ككل. ونشجع جميع الأطراف على أن تتجاوز هذه الفترة من تزايد المضايقات وانعدام الثقة، وأن تعود، بدعم من القوة المؤقتة، إلى التواصل الدبلوماسي لضمان التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، وفي نهاية المطاف، تحقيق سلام دائم لشعب لبنان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قرار تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار 2749 (2024)). إننا نقدر الجهود التي بذلتها

فرنسا، القائم بالصياغة، لتعزيز توافق الآراء بين أعضاء المجلس. يؤكد القرار الذي اتُخذ للتو التزام المجلس السياسي الواضح بدعم الوقف الكامل للأعمال العدائية ووقف دائم لإطلاق النار ويبعث إشارة سياسية واضحة لوقف دوامة العنف والدعوة إلى السلام والاستقرار.

وفي ظل التصعيد المستمر للتوترات بين لبنان وإسرائيل، فإن هذا القرار بالتالي مهم وضروري أكثر من أي وقت مضى. ونتوقع من الأطراف تنفيذ القرار بفعالية ووقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن وبذل الجهود لتحقيق سلام دائم. ونتوقع أن يؤدي المجتمع الدولي دوراً بنّاءً في تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاء العنف. يجب أن تتسم عملية الوساطة الدبلوماسية بالموضوعية والحياد، بدءا من تعزيز تهدئة التوترات كنقطة انطلاق، وأن تستوعب بشكل كامل الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية وتيسر الترتيبات المقبولة لجميع الأطراف. ويجب مراعاة المبادئ المنصوص عليها في القرار 1701 (2006)، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه.

ساهمت القوة، على مر السنين، مساهمات كبيرة في صون السلام والاستقرار قرب الخط الأزرق وفي المنطقة عموماً. ونرحب بتمديد ولاية القوة لمدة 12 شهراً ونأمل أن تواصل الالتزام بمبادئ حفظ السلام الثلاثة، بما في ذلك موافقة الأطراف المعنية، والوفاء بمسؤوليتها الأساسية في مراقبة وقف إطلاق النار وتقديم مساهمات كبيرة في الحفاظ على استقرار لبنان وإسرائيل. إن الصين، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في القوة المؤقتة، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دعم القوة في أداء مهامها ومواصلة الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في لبنان.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة عبر الخط الأزرق والخطر الكبير لاندلاع نزاع إقليمي أوسع نطاقاً. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع مزيد من التصعيد.

ونعرب عن قلقنا البالغ بشأن المدنيين الذين تضرروا من التوترات في الميدان. فالقانون الدولي الإنساني ينص على حماية المدنيين.

أما تجديد ولاية القوة بالإجماع فيدل على قوة إرادة المجلس والتزامه بتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونظراً لصعوبة الحالة السائدة اليوم، يكتسي دور القوة أهمية أكبر في دعم تنفيذ القرار 1701 (2006) واستعادة وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة الذين يعملون في بيئة صعبة بشكل خاص.

في الختام، نشكر فرنسا، بصفتها القائمة على الصياغة، على جهودها الدؤوبة لتحقيق توازن دقيق في النص، مما يشجع أعضاء المجلس وغيرهم من الجهات المعنية على توحيد الجهود في السعي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل في المنطقة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد صوتت الإكوادور بطبيعة الحال مؤيدة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث أننا نتفق مع كل ما تتضمنه ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني الذي تقوم به القوة في خضم النزاع والتصعيد وفي ظروف أمنية حساسة للغاية.

إن مساهمة القوة ضرورية لتعزيز وقف تصعيد العنف على طول الخط الأزرق ومكافحة آثاره السلبية على السكان المدنيين. كما أن الجهود التي تبذلها القوة من أجل التنفيذ الكامل لأحكام القرار 1701 (2006) تعد أساسية لاحتواء العنف وتعزيز السلام والأمن في المنطقة.

أخيراً، تعرب إكوادور عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به فرنسا، بصفتها القائمة على الصياغة، في كفالة تجديد ولاية القوة لمدة عام مع إيلاء الاعتبار الواجب لمواقف جميع الجهات المعنية ذات الصلة. ويقع على عاتقنا الآن ضمان تنفيذ القرار 2749 (2004)، الذي اتخذه المجلس للتو.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوت الاتحاد الروسي مؤيداً للقرار الذي قدمته فرنسا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة عام دون أي تعديلات (القرار 2749 (2024)). ونقدر جهود القائم على الصياغة الفرنسي في

تحقيق التوازن بين أعضاء المجلس ونص القرار وفي مراعاة أولويات لبنان الذي يستضيف أفراد حفظ السلام، مما يؤكد مقبولية القرار – وهي شرط أساسي بموجب المبادئ التوجيهية لحفظ السلام. ونحن على اقتناع بأن المجلس، باعتماده هذه الوثيقة، يرسل إشارة قوية إلى جميع الأطراف المعنية تفيد بضرورة وقف كامل لإطلاق النار وتهدئة عامة على طول الخط الأزرق وامتثال الطرفين – إسرائيل ولبنان – امتثالاً صارماً للقرار 1701 (2006)، الذي يحدد أهداف وقف دائم للأعمال العدائية وحل طويل الأجل.

نعرب عن تأييدنا الكامل للقوة، التي تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقرار وسط تصاعد خطير في التوترات على طول المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل. وترد إلينا تقارير يومية عن تبادل مكثف لإطلاق النار على طول الخط الأزرق وانتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني، بما في ذلك الطلعات الجوية العسكرية فوق بيروت بهدف تخويف السكان المدنيين. كما أن الزيادة في الاغتيالات السياسية تشكل مصدر قلق. وكما ينص عليه القرار، فإن هذه الأعمال تشكل تهديداً مباشراً لأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المتمركزين في جنوب لبنان. ووجود حفظة السلام يقلل من خطر اندلاع مواجهة مسلحة شاملة، قد تترتب عليها عواقب وخيمة. ونؤيد تعزيز تنسيق القوة مع حكومة الجمهورية اللبنانية وجيشها، لأغراض منها ضمان حماية أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان.

من الواضح أن التصعيد العسكري والسياسي الحالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل عام والتصعيد غير المسبوق في غزة. ونحن على استعداد للتعاون على نحو وثيق مع الشركاء والأفراد ذوي المواقف المماثلة لمواصلة السعي من أجل وقف فوري لإطلاق النار في غزة وبدء عملية سلام شاملة، الأمر الذي من شأنه أن يحقق تطبيع الحالة في الشرق الأوسط بشكل عام.

ونرى من المؤسف أن حلفاء إسرائيل في المجلس قاموا، طوال عملية التفاوض بشأن القرار، بإدخال تعديلات تهدف إلى إضعاف الأحكام المبدئية للقرار بشأن وقف إطلاق النار والسيادة اللبنانية، بما في ذلك في المناطق التي تحتلها إسرائيل. وقد سلّط ذلك الضوء مرة أخرى على من تسببوا في التصعيد الحاد الحالي في الشرق الأوسط بمنع اعتماد مشاريع قرارات المجلس التي كان من شأنها أن تتيح وقف إراقة الدماء بشكل فعال وكفالة إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين قسراً في نهاية المطاف، وإتاحة الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين المحتاجين، وإرساء الأساس لاستئناف عملية السلام على أساس حل الدولتين، وبالتالي ضمان إعمال الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

تؤكد سيراليون من جديد التزامها بتعزيز السلام والأمن الدوليين وتجنب نشوب حرب شاملة في لبنان واحتمال اشتعال المنطقة. وتمشياً مع هذه الغاية، رحبت سيراليون، في 19 آب/أغسطس، بطلب حكومة لبنان وتوصية الأمين بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لسنة أخرى، بما يتفق تماماً مع متطلبات القرار 1701 (2006) ونصه وأحكامه، دون أي تعديل لولايتها ولمفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها.

لقد صوتنا اليوم تأييداً للقرار 2749 (2024) لتمديد ولاية القوة من 31 آب/أغسطس 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2025. ونرى أن دور القوة لا يزال مهماً، وأن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تجديد ولايتها لمدة 12 شهراً، نظراً للظروف السائدة في الميدان. فقد أكدت الأحداث التي وقعت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على أهمية عمل القوة. وتواصل القوة العمل مع السلطات على جانبي الخط الأزرق سعياً إلى التخفيف من سوء التقدير وتجنب مزيد من التصعيد. وتستخدم القوة قنوات الاتصال وآليات التنسيق المتاحة لها والبيانات العلنية للحث على العودة إلى وقف الأعمال العدائية والتأكيد على ضرورة تفادي التأثير على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وصوتت سيراليون مؤيدة للقرار تمشياً مع موقفنا المبدئي، ونبدي الملاحظات التالية.

إن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1701 (2006)، أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة. ولا بد من التصدي لانتهاكات السيادة والسلامة الإقليمية لكل من لبنان وإسرائيل؛ ودعم الاحترام الكامل للخط الأزرق ووقف الأعمال العدائية تمشياً مع القرار 1701 (2006)، ومن الضروري كذلك احترام سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم وحرمة مباني الأمم المتحدة وحرية تنقل حفظة السلام، والقانون الدولي، وحماية المدنيين والأعيان المدنية.

مع أننا ندرك وجود شواغل تتعلق بولاية القوة المؤقتة، فإن سيراليون تعتقد اعتقادا راسخا بأن مسألة حماية نزاهة الولاية في ظل تصاعد العنف وأوجه عدم اليقين تكتسي أهمية أكبر لمجلس الأمن. ونعتقد حقًا أن هذا النص متوازن ويوفر استجابة مناسبة للحالة في الميدان. ولذلك، نشكر فرنسا على جهودها المتواصلة في إعداد هذا النص المتوازن للمساعدة في سد الفجوة القائمة بين أعضاء المجلس.

في الختام، تظل سيراليون ملتزمة بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في لبنان وإسرائيل. إن تصويتنا مؤيدين للقرار 2749 (2024) يدل على التزامنا بحث القوة المؤقتة على مواصلة الوفاء بولايتها بنجاح.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): أتوجه بالشكر لكم ولكافة أعضاء المجلس على الجهود الجبارة التي قمتم بها من أجل إقرار التمديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة. كما أرفع القبعة لحامل القلم، فرنسا، التي استطاعت تمرير هذا الاستحقاق 2749 (2024) في هذا الظرف العصيب الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط. وأثني على الموقف الإيجابي الذي اتخذه الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، اللذين صوتتا لصالح القرار هذا العام. وكل الشكر للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العضو المنتخب الممثل للمجموعة العربية، على وقفتها العروبية الأصيلة.

التصويت اليوم وبالإجماع هو دليل دامغ على اهتمام المجتمع الدولي بلبنان، وهو رسالة واضحة من المجلس لصالح الاستقرار ووقف إطلاق النار. وهو بادرة أمل للبنانيين جميعا، الذين يرفضون الحرب والعنف والدمار، ويريدون إعطاء السلام فرصة. وهم يعوّلون على مجلس الأمن وعلى أصدقاء لبنان الكثر للمساعدة في الوصول إلى وقف الأعمال العدائية وتنفيذ القرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته. وهنا لا بد أن أشدد على أهمية دور الولايات المتحدة الأمريكية المحوري والمبعوث الرئاسي الأميركي السيد آموس هوكشتين، التوفيقي، الساعي إلى إيجاد حل مستدام وتأمين الاستقرار على طول الحدود الدولية. وأي تفاهم أو ترتيب سوف تتم الموافقة عليه من كافة الأطراف المعنية في المستقبل سوف ينعكس على القوة المؤقتة.

لا يفوتنا هنا التنويه بالتضحيات التي تقوم بها القوة المؤقتة، قيادةً وعديداً. وإذ نوجّه التحية لهم، نؤكّد التزام لبنان بضمان أمنهم وسلامتهم وبتسهيل مهمتهم. فالشكر للدول التسعة والأربعين المساهمة في عديد هذه القوات.

لنعمل معا ليس فقط لوقف التصعيد بل لوقف إطلاق النار وحلّ النقاط الخلافية المتحفظ عليها على الحدود والانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة. ولنعمل معا لتطبيق القرارات الدولية ولتفعيل المبادرات والمساعي الحميدة من أجل الوصول إلى حلول مستدامة وسلام عادل وشامل. عندها فقط سيكون للبنان حدود آمنة، مما ينعكس استقراراً على القرى الحدودية وسكانها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تجديد مجلس الأمن لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذا العام ليس تجديدا عاديا. فهو يتم في ظل ظروف استثنائية. فبعد الحدث المفصلي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنّ حزب الله في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 هجوماً غير مبرر على إسرائيل عبر الخط الأزرق، في خرق صارخ للقرار 1701 (2006) وخدمة لنظام آية الله في طهران. وأُطلق منذئذ أكثر من 000 8 صاروخ من لبنان على إسرائيل. وأُطلق على بلدي أكثر من 300 طائرة مسيرة متفجرة مصنوعة في إيران وأكثر من 500 1 صاروخ موجه مضاد للدبابات.

واضطر أكثر من 60 000 إسرائيلي يعيشون في شمال إسرائيل إلى مغادرة منازلهم. وقُتل ستة وأربعون إسرائيليًا، من بينهم 12 طفلًا بريئًا في مجدل شمس، بصاروخ أطلقه حزب الله. وأصيب أكثر من 300 إسرائيلي بجروح. وتُستهدف المجتمعات المحلية يوميًا وأُحرق 180 مليون متر مربع من الغابات والأخشاب. وتأتي هجمات حزب الله في إطار النزاع الحدودي مع رأس الأفعى في طهران. إن آية الله يهاجم إسرائيل من سبع جبهات. ويشكل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقتنا وينبغي أن يبدي المجتمع الدولي عزمه على التصدي لهذا النظام الخطير.

لقد أثبتت الأشهر القليلة المنصرمة صحة ما كانت تقوله إسرائيل منذ سنوات، وهو أن حزب الله ينتهك القرار 1701 (2006) باستمرار وأنه بنى ترسانة ضخمة من الصواريخ في جنوب لبنان، جنوب نهر الليطاني، على مرأى ومسمع من القوة المؤقتة. وجرى تجميع معظم تلك الصواريخ في قرى جنوب لبنان، في المنازل، في المساجد، بالقرب من البنى التحتية الحيوية، على مقربة من مواقع القوة المؤقتة وفي العراء، في الغابات والأحراج، وكل ذلك في مناطق وصفها حزب الله بأنها ممتلكات خاصة. وهذا مصطلح مهم يجب تذكره – الممتلكات الخاصة – لأن حزب الله لا يسمح للقوة المؤقتة بدخول تلك الممتلكات الخاصة. وفي هذا الأسبوع، عندما أطلق حزب الله أكثر من 300 صاروخ وقذيفة وطائرة مسيرة متفجرة ضد إسرائيل، اعترف الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله صراحة بأن معظم تلك الصواريخ أُطلقت من جنوب لبنان، من داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة.

ومن المهم التشديد على أن 90 في المائة من الصواريخ والقذائف التي أطلقها حزب الله على إسرائيل هذا الأسبوع انطلقت من مناطق مدنية في جنوب لبنان. وأود أن أعرض عليكم صورتين. الصورة الأولى من قرية بليدا في جنوب لبنان والنقاط الحمراء التي يمكن رؤيتها في الصورة هي الأماكن التي أُطلقت منها الصواريخ نحو إسرائيل. كانت تبعد 160 متراً عن إحدى محطات الوقود التي يمكن رؤيتها هنا باللون الأزرق. وكانت تبعد 220 متراً عن إحدى المدارس. هذا ما يفعلونه، إنهم يضعون الصواريخ داخل المجتمعات المدنية. وتُظهر الصورة الأخرى التي أريد أن أعرضها منشأة تابعة للقوة المؤقتة في جنوب لبنان على مقربة من قرية حناوية. النقاط الحمراء التي يمكن رؤيتها في الصورة هي قاذفات الصواريخ التي يمكننا رؤيتها بمجرد إطلاقها على إسرائيل والتي تبعد 150 متراً عن قاعدة القوة المؤقتة. وأنا أسأل: هل ستبلغ القوة المؤقتة عن وضع القاذفات هناك؟ يمكنني أن أطلع المهتمين على عشرات الصور المماثلة التي بحوزتنا والتي تُظهر أنهم يضعون الصواريخ بجوار قواعد القوة المؤقتة.

وعلى الرغم مما وصفته للتو، فإن نص تجديد ولاية القوة المؤقتة الذي اعتمده المجلس للتو لا يعالج المشاكل الأساسية المحيطة بتنفيذ القرار 1701 (2006). ويبدو أن المجلس لا يزال عالقًا في حقبة ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي في تصور خاطئ للحفاظ على الاستقرار المصطنع، مع غض الطرف عن التعزيز العسكري الهائل لحزب الله وتجاهل التقويض المستمر للقرار 1701 (2006). ولأبدأ بالأساسيات. لقد قرأتُ بعناية القرار الذي اتخذه المجلس للتو (القرار 2749 (2024)). لا تظهر كلمة "حزب الله" ولو لمرة واحدة في نص تجديد الولاية. كما لو أن هناك قوى أخرى هناك. لماذا لا نذكره بالاسم؟ من هناك؟ يمكن للمجلس أن يذكر إسرائيل بالاسم ويمكنه أن يذكر لبنان بالاسم ويجب أن يذكر حزب الله بالاسم.

إن هذه الحقيقة السخيفة ببساطة ترمز إلى المشكلة العميقة في تنفيذ القرار 1701 (2006): الخوف من الحديث عن خرق حظر الأسلحة؛ والخوف بخصوص حماية القوة المؤقتة بسبب ترهيب حزب الله المستمر؛ والمحاولة اليائسة للحفاظ على الاستقرار المصطنع بأي ثمن مع تجاهل الحشد العسكري الضخم لحزب الله. ويجب أن يتغير هذا الواقع إذا كنا نرغب في تحقيق الاستقرار المستدام والطويل الأمد بمحاذاة الحدود الإسرائيلية اللبنانية. فلنُسمِّ الأشياء بمسمياتها.

وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن يساوي هذا القرار بين الطرفين وأن يدعوهما إلى وقف التصعيد. وكان ينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين إسرائيل وحزب الله. وكان ينبغي أن تكون هناك إدانة قوية لحزب الله، وهو الطرف الوحيد المسؤول عن التصعيد الحالي. ويقع عبء الإثبات هنا على الحكومة اللبنانية وحزب الله، وليس على

إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يولي النص اهتماما مناسبا للمشاكل الأساسية المشار إليها في القرار 1701 (2006).

أولا، إنه لا يتطرق إلى انتهاكات إيران وحزب الله لحظر الأسلحة بشكل يومي. إن حزب الله ينقل الأسلحة إلى لبنان عن طريق البر والبحر والجو، بما في ذلك عبر مطار بيروت. غير أنه لا توجد كلمة واحدة عن ذلك في هذا النص.

ثانيا، لا يشير النص بوضوح إلى أنه ينبغي ألا يكون هناك أي سلاح جنوب نهر الليطاني باستثناء سلاح الجيش اللبناني. وينبغي ألا يكون هناك وجود لقوة الرضوان ولا لأي شيء من ترسانة حزب الله جنوب نهر الليطاني. ويجب ألا يُسمح لحزب الله ببناء مجمعات عسكرية، مستخدما الممتلكات الخاصة كذريعة لمنع وصول الجيش اللبناني والقوة المؤقتة.

إننا نشكر البلدان المساهمة بقوات والقوة المؤقتة على مساهمتها في محاولة الحفاظ على السلام والاستقرار على طول الخط الأزرق. وتعمل القوة المؤقتة في ظل ظروف معقدة وعلى مقربة من منظمة إرهابية. ونحن ندرك ذلك. غير أنه ينبغي للقوة المؤقتة أن تستخلص أيضا استنتاجات جدية من التصعيد الحالي الذي كشف عن إخفاقات تلك القوة والتي سبق لإسرائيل أن نبهت المجلس إليها خلال السنوات القليلة الماضية.

وسأقدم للمجلس بعض الأمثلة. يجب على القوة المؤقتة تقديم تقارير. ولا نتوقع منها أن تقاتل حزب الله. وسندافع عن أنفسنا، ولكن يجب عليها نقل الحقائق على أرض الواقع وعدم التردد في وصف الحالة الإشكالية بوضوح. وعلى مدى العامين الماضيين، كشفت إسرائيل العديد من الأدلة على أن حزب الله وقوة الرضوان يبنيان مجمعات عسكرية على طول الخط الأزرق تحت غطاء ما يسمى بالمنظمة الخضراء غير الحكومية التي أطلقوا عليها اسم جمعية "أخضر بلا حدود". ويبدو الأمر لطيفا جدا ويدل على الاهتمام بالبيئة، لكنه ليس كذلك. إنه تمويه. إن "أخضر بلا حدود" هو اسم مجمع حزب الله المجاور لحدودنا، ولم تقم القوة المؤقتة بالإبلاغ عنه. وهم يستخدمونه لمنع عناصر القوة المؤقتة من الوصول إلى ذلك الموقع.

مثال آخر يتذكره جميع أعضاء المجلس، ألا وهو، ما حدث في قرية مجدل شمس الدرزية. فلم تفصح القوة المؤقتة وإدارة عمليات السلام عن مصدر الصاروخ على الرغم من أن القوة المؤقتة لديها الوسائل التي تمكنها من تحديد مصدر إطلاق الصاروخ. ولا بد من تغيير ذلك. إن انتشار القوة المؤقتة في المنطقة مهم، ولكنها يجب أن تكون أقوى بكثير. ويجب ألا تكون هناك ممتلكات خاصة لا يمكن للقوة المؤقتة الوصول إليها.

أقول لدولة لبنان ولزملائنا الذين يمثلون الحكومة اللبنانية إن من مسؤوليتهم ضمان عدم وجود أي سلاح في جنوب لبنان غير سلاح القوات المسلحة اللبنانية. ويجب على لبنان نشر عدد أكبر بكثير من قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان. ويتعين على لبنان أن يقرر ما إذا كان يريد أن يكون رهينة في يد حزب الله وإيران. ويجب عليه أن يقرر ما إذا كان يريد أن يكون دولة قادرة على أداء مهامها وعلى توفير الأمن لمواطنيها وجيرانها، أو أن يصبح دولة منهارة تسيطر عليها إيران. نعلم أن الكثيرين في لبنان رهائن بيد حزب الله وأنهم يعارضون هذه الحرب. ونعلم أيضا أن العديد من اللبنانيين اختاروا مغادرة البلد هذا الصيف خوفا من التصعيد بسبب تصرفات حزب الله. ويجب على لبنان اتخاذ هذا الخيار ولا يمكنه الاختباء وراء القوة المؤقتة.

إن إسرائيل مصممة على عودة مدنييها إلى داريهم في الشمال وعلى أن تكون لها حدود مستقرة مع لبنان. ونحن نفضل الحل الدبلوماسي ونشكر جميع الذين عملوا بلا كلل من أجل التوصل إلى هذا الحل، وخاصة الولايات المتحدة. ولكن لأكن واضحا: الوقت آخذ في النفاد. ولن تتحمل إسرائيل هذا الواقع لفترة أطول من ذلك. وإذا فشلت الدبلوماسية، سنستخدم كل الوسائل اللازمة لإعادة الهدوء والاستقرار إلى شمال إسرائيل. وكما أثبتنا مؤخرا، فإن لدينا القدرات ولن نتردد في استخدامها إذا لم تنجح الدبلوماسية. ونحن نطالب بالتغيير الفوري. ووجود مجتمع دولي موحد ضد نظام آيات الله سيكون رادعا مهما لمسلكه الخطير. ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي أن يصنف المجلس قوات الحرس الثوري وحزب الله كمنظمتين إرهابيتين.

رُفعت الجلسة الساعة 10/55.